

## تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (للفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)

### أولا - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير سرد للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم) إثر تعليق ولايتها نظرا لتدهور الحالة الأمنية في المنطقة المتزوعة السلاح قبل غزو قوات التحالف للعراق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.

### ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أقيمت البعثة على مقرها الخلفي في مركز خيطان للدعم بمدينة الكويت بغية كفاءة وجود عنصر لحفظ السلام في منطقة عمليات البعثة وأداء مهام اتصال رفيعة المستوى على الصعيدين العسكري والسياسي والاحتفاظ بقدرة على وضع خطط للطوارئ في حال مواصلة العملية أو تعديلها، ومباشرة ما تبقى من مهام اليونيكوم من قبيل إصلاح الأصول وإجراء التسويات المتصلة بها والتصرف فيها وتوفير الدعم لسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة.

٣ - وبحلول ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣، تم تقليص عدد أفراد اليونيكوم الإداريين المدنيين إلى الحد الأدنى اللازم لتوفير الدعم الأساسي في مركز خيطان. وبالتوسع في المهام الناشئة عن قرار الاحتفاظ بمقر في الكويت أعيد تنظيم مرفق خيطان وجرى تحسين حالته.

٤ - وعلى إثر إتمام عملية الإجلاء من المنطقة المتزوعة السلاح في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، تم تشكيل فريق مصغر لرصد الحالة في مدينة الكويت وإبقاء جميع الموظفين على علم بأي أخطار محتملة. وتم الاحتفاظ بقدرة للكشف عن المواد النووية والبكتريولوجية والكيميائية لإخطار موظفي اليونيكوم في الوقت المناسب بأي تلوث يمكن أن تسببه أي قذائف عراقية تسقط على الكويت.

٥ - وقد توقفت شبكة البعثة الساتلية الثابتة للاتصالات السلكية واللاسلكية عن العمل في مقر اليونيكوم في غضون ٢٤ ساعة من انسحاب البعثة من المنطقة المتروعة السلاح وأصبحت البعثة تعتمد على تكنولوجيا الهاتف النقال الساتلية والشبكة الهاتفية المحلية في الكويت. ومع بدء العمليات العسكرية بات من المتعذر على البعثة أن تظل على اتصال بمقر الأمم المتحدة. ومن ثم منح موظفو الاتصالات في اليونيكوم الأولوية لإنشاء شبكة ساتلية ثابتة بديلة في خيطان تربط البعثة بمقر الأمم المتحدة من خلال شبكة الأمم المتحدة الواسعة واكتمل العمل في هذا الصدد بحلول ٢٨ آذار/مارس.

٦ - ومنذ إنشاء مقر خيطان في مدينة الكويت والبعثة على اتصال رسمي مستمر بكبار المسؤولين الكويتيين وبنظرائهم من الجيش الكويتي وشرطة الحدود. وعلى مستوى كبار المسؤولين استمر الاتصال مع وزارة الخارجية الكويتية. وحضر أيضا مراقب عسكري يمثل البعثة اجتماعات الإحاطة اليومية التي كانت تعقد بشأن الحالة الإنسانية في مركز العمليات الإنسانية بالخالدية في مدينة الكويت. وكان لحضور البعثة، بصفة منتظمة، تلك الاجتماعات أثره في تمكين قائد القوة من متابعة التطورات في منطقة عمليات البعثة.

٧ - والواقع أن القتال في المنطقة المتاخمة للحدود العراقية الكويتية انتهى بصفة أساسية، بحلول ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ وإن بقيت بعض جيوب المقاومة في أم قصر لعدة أسابيع تالية. وقد قامت البعثة يرافقتها أفراد أمن كويتيون، في ٢٦ آذار/مارس، بأول زيارة لها للجانب الكويتي من المنطقة المتروعة السلاح وتفقدت مقرها في أم قصر في ٢٦ آذار/مارس. بموجب ترتيبات نسقتها قوات التحالف. ولوحظ أنه جرى التعدي على منشآت البعثة ومبانيها التي احتلها المقاتلون في أثناء الصراع. وقد لحق بمرافق البعثة خسائر وأضرار ودمار بدرجات متفاوتة. واحتلت قوات التحالف بعض منشآت الأمم المتحدة واستخدمت ممتلكاتها دونما إذن.

٨ - ويذكر في هذا الصدد أن معظم ممتلكات البعثة ومبانيها الكائنة في الجانب العراقي من المنطقة المتروعة السلاح دمر أو سرق بالكامل خلال القتال أو على إثره مباشرة. حيث لم يبق شيء يذكر من مقر البعثة في أم قصر نتيجة لتعرضه فيما يبدو، للنهب قبل بدء الأعمال القتالية وخلال القتال فيما بعد. وفي معسكر حور على الجانب الكويتي من الحدود لحقت أضرار بسطح حظيرة طائرات الكتيبة البنغلاديشية وبإحدى شاحنات البعثة وفضلا عن ذلك الدمار، احتلت القوات البريطانية مجمع مقر البعثة ونقطة العبور في أم قصر ومعسكر حور حيث قامت بمد خط أنابيب مياه من وحدة معالجة المياه بالمعسكر إلى مقر البعثة في أم قصر. وأحاطت القوات البريطانية مقر الكتيبة البنغلاديشية سابقا وأجزاء من

أماكن الإيواء تمثل زهاء ٢٠ في المائة من معسكر خور، بسلك شاتك وعمواق حراسة. واحتلت القوات الأمريكية معسكر عبدلي ومقر القطاع الشمالي وقاعدتين للدوريات والمراقبة بينما احتلت القوات الكويتية مرافق البعثة في نقطة العبور بعبدلي وقاعدة البعثة للدوريات والمراقبة B-6 ونقطتي برافو وشارلي للعبور.

٩ - وفيما بعد وضعت حكومة الكويت ترتيبات لانسحاب القوات التي تحتل معسكر خور في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وأكدت أن المعسكر سيبقى في زمام ممتلكات البعثة التي ستحتفظ بسلطة استخدامه. وأخلت القوات الأمريكية معسكر عبدلي وسلمت البعثة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ مفاتيح جميع مبانيها. ولوحظ أنه في ذلك التاريخ أيضا، أخلت القوات الأمريكية قاعدتي الدوريات والمراقبة N-8 و N-9 في حين أخلت القوات الكويتية قاعدة الدوريات والمراقبة S-6. بيد أنه في زيارة للمنطقة المتزوعة السلاح في ١٢ حزيران/يونيه لاحظت البعثة أن الحواجز الخرسانية التي كانت مقامة في مخيم عبدلي قد أزيلت وشاهدت مركبات مملوكة للقوات الأمريكية وقد صفت داخل المعسكر. واستعاد أفراد البعثة ممتلكات الأمم المتحدة المنقولة من المنشآت التي أرتمى أهما معرضة فيها لخطر السرقة أو التخريب وجلبوها إلى معسكر خور لإخضاعها هي والأصول التي كانت موجودة من قبل في ذلك المعسكر للفحص الفني وإجراء التسويات والأعمال الحاسوبية المتصلة بها. وسيجري تسليم مرافق الأمم المتحدة آنفة الذكر الكائنة في الجانب الكويتي من المنطقة المتزوعة السلاح إلى السلطات الكويتية رسميا لتوضع في عهدها وفقا لأحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة الكويت والبعثة.

١٠ - أما عن الجانب العراقي من المنطقة المتزوعة السلاح فلم تبارح القوات البريطانية مقر البعثة في أم قصر بناء على اتفاق بهذا الشأن. وفي جبل سنام على الجانب العراقي من الحدود حيث كانت البعثة قد أقامت برجا للاتصالات، اقتضت الحالة الأمنية أن تكتفي اليونيكوم بتفقد الأوضاع من مواقع مختلفة على طريق "مون رود" على الجانب الكويتي من الحدود وذلك باستخدام مناظير مكبرة. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، لاحظت البعثة أن موقع الاتصالات في جبل سنام كان في حالة جيدة. بيد أنه في ١٣ و ١٤ أيار/مايو لم يكن ليرج الاتصالات ولمعظم هيكله أي وجود. وقد أقيم هناك فيما يبدو، كم كبير من السدود الترابية. ولم يجز حصر الأصول التي تخص البعثة في جبل سنام حيث لم يتسن لأفرادها الوصول إلى الموقع. وفي مقر القطاع الجنوبي أشارت كل الشواهد إلى حدوث عملية اقتحام وفقدان بعض ممتلكات البعثة. وقد أخطرت السلطات الكويتية البعثة مسبقا باعترامها سحب قواتها من المعابر الحدودية برافو وشارلي ودلتا وإقامة الحائط الترابي وحفر الخنادق من جديد في تلك المواقع. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو قامت البعثة بتفكيك ونقل جميع أصولها

من مرافق نقاط العبور آنفة الذكر. وأقامت السلطات الكويتية ٤ نقاط عبور حدودية جديدة عند الشواخص الحدودية ٥٨ و ٦١ و ٧٧ و ٨٩ أو على مقربة منها.

١١ - ونظرا لانعدام الصيانة في ظل المناخ القاسي السائد، بدأت تظهر على مرافق معسكر حور الخاوية علامات التدهور. وقد أعربت البعثة عن القلق من أنه ما لم تتخذ أي إجراءات علاجية سرعان ما سيتداعى المرفق بأكمله مما يجبر أخطارا تشغيلية ونفقات إضافية. ومن ثم طلبت البعثة الإذن لها بإعادة الموظفين الأساسيين لإجراء الإصلاحات وأعمال الصيانة في المرفق. وقد بدأت تلك الأعمال.

١٢ - ووضعت حكومة الكويت كتيبة شرطة في معسكر حور لتوفير الأمن. بيد أن المرفق لا يزال في خطر وقد تعرض لعمليتي سطو في أيار/مايو خسرت فيهما الأمم المتحدة بعض ممتلكاتها. ومن ثم حثت البعثة حكومة الكويت على تعزيز التدابير الأمنية في معسكر حور.

١٣ - ويتولى المراقبون العسكريون بالبعثة حراسة الموظفين المدنيين المنخرطين في عملية إصلاح ما تبقى من أصول البعثة في المنطقة المتروعة السلاح وإجراء التسويات المتعلقة بها. كما أنهم أعدوا وشاركوا مع الشرطة الكويتية في مهام استطلاعية ومهام اتصال وقاموا بزيارات منتظمة لمرافق البعثة الموجودة على جانبي المنطقة المتروعة السلاح لتقييم أثر الصراع المسلح أو الأنشطة الإجرامية على تلك المرافق.

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض قدمت البعثة المساعدة إلى وكالات الأمم المتحدة التي جرى نشرها لتلبية احتياجات السكان العراقيين وإلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام في العراق الذي افتتح حديثا في بغداد. ووضع مقر البعثة ترتيبات لإعداد ونقل أربعة مولدات وسبع مركبات ومعدات اتصال من مدينة الكويت إلى بغداد لتلبية للاحتياجات المتصلة بإنشاء مكتب الممثل الخاص.

١٥ - ووفر قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالبعثة الدعم لمكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق في عملية تركيب وبرمجة أجهزة لاسلكي عالية التردد وأجهزة ذات تردد عال جدا وتركيب شبكات اتصالات على المركبات وتصميم شبكة الاتصالات في معسكر حور. وقد جرى برمجة وتركيب أجهزة اللاسلكي لحساب المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الصحة العالمية. وأعارت البعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجهزة لاسلكي ووفرت له الدعم التقني في عملية تجهيز بطاقات الهوية واستخدام جهاز إعادة إرسال لوصلة مشتركة بين الوكالات ذات تردد عال جدا.

١٦ - وقام قسم الدعم الهندسي بالبعثة بتجهيز أماكن المعيشة والعمل لموظفي وكالات الأمم المتحدة الذين سيجري نشرهم على الحدود مع العراق لفترات طويلة. وبالتزامن مع

تقديم الدعم الفعلي، أعدت البعثة أيضا مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على الدعم المقدم للوكالات. وبناء على طلب من المندوب الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية وفرت البعثة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أماكن إقامة ومنافع عامة في معسكر خور لأفراد من اللجنة عددهم ٣٢ فردا يعملون بالقرب من أم قصر.

١٧ - واضطلع قسم الأمن والسلام بالبعثة بأنشطة أمنية دعما لوكالات الأمم المتحدة. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أعارت البعثة المكتب الميداني لتنسيق شؤون الأمن التابع للبرنامج الإنمائي المعدات اللازمة وساعدته على إصدار بطاقات الهوية لموظفي وكالات الأمم المتحدة وقام بتدريب موظفي البرنامج الإنمائي على تجهيز البطاقات. وساعد قسم الأمن والسلامة على متابعة حركة الاتصالات اللاسلكية التي تجريها وكالات الأمم المتحدة في العراق وذلك من غرفة الاتصالات اللاسلكية في الوكالات بالكويت وفي إسداء المشورة الأمنية بشأن إجراءات كفالة عدم انقطاع الاتصالات اللاسلكية فيما بين جميع مركبات أو دوريات وكالات الأمم المتحدة. ووفرت أيضا البعثة الخدمات الأمنية للمكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة.

١٨ - وقدم قسم النقل بالبعثة دعما ذا شأن لوكالات الأمم المتحدة وقام بتجهيز المركبات للبيع للوكالات الإنسانية. وقد اشترت المنظمة الدولية للهجرة ١٢ مركبة واشترت منظمة الصحة العالمية ثلاث مركبات ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ١٥ مركبة. ويجري حاليا تجهيز ٢٥ مركبة إضافية من أجل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ويشمل الدعم التعبوي إعادة طلاء مركبات المكتب آنف الذكر بألوان الأمم المتحدة المعتمدة لعملياتها في العراق؛ وصيانة مركبات المنظمة الدولية للهجرة ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق؛ وتوفير الشاحنات لتحميل الأعتدة والمعدات من مطار الكويت ونقلها إلى معسكر خور واستلام مركبات مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية من مطار الكويت ثم نقلها إلى مركز خيطان للدعم.

١٩ - وأمد قسم مراقبة الحركة بالبعثة وكالات الأمم المتحدة بالدعم في نقاط الدخول الكويتية (المطارات والموانئ) من أجل تخليص ٢٧ ٥٠٠ كيلو غرام من مواد الإغاثة ومركبات مرسلة إلى مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

### ثالثا - المسائل التنظيمية

٢٠ - أذن لاثني عشر مراقبا عسكريا بأن يمكنوا في مركز خيطان للدعم إبقاء على نوع من الوجود العسكري في البعثة. وألغيت عمليات إبدال المراقبين العسكريين بآخرين من نفس بلدانهم وهي العمليات التي كانت تجري بصفة منتظمة.

٢١ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ كان مجموع قوام مقر البعثة ١٥٤ فردا يتألفون من العناصر التالية:

(أ) ما مجموعه ١١ مراقبا عسكريا، واحد من كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين والسنغال وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والهند وبنغلاديش.

(ب) ما مجموعه ١٤٣ موظفا مدنيا بينهم ٤٥ موظفا معينون دوليا و ٩٨ معينون محليا.

### رابعا - الجوانب المالية

٢٢ - نظرا للحالة الراهنة، لم تصدر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقريرا عن عرض ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وبدلا من ذلك اعتمدت اللجنة الخامسة، استنادا إلى توصية اللجنة الاستشارية، مشروع قرار يأذن بالدخول في التزام بمبلغ قدره ١٢ مليون دولار يمول من رصيد الأموال المتراكمة في الحساب الخاص للبعثة وذلك لتغطية الاحتياجات المتصلة بالإبقاء على البعثة لفترة قدرها أربعة أشهر تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر A/57/833، الفقرة ٦).

٢٣ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالبعثة عن الفترة الممتدة منذ إنشائها وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ما قيمته ٨ ملايين دولار. كما بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، في التاريخ نفسه، ١ ٣٦٤ مليون دولار.

### خامسا - ملاحظات

٢٤ - ما برحت البعثة توفر الدعم لسائر أنشطة الأمم المتحدة وتحافظ من خلال الاتصالات المنتظمة، على مناخ تسود فيه الثقة علاقتها مع حكومة الكويت، أحد البلدين المضيفين. وقد أبدت حكومة الكويت للبعثة رضاها عن تعاونها معها في هذه الفترة التي تشهد حالة من عدم اليقين نظرا لعدم وجود حكومة معترف بها دوليا تمثل العراق. وفي

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ أبلغني الممثل الدائم للكويت بأن حساسية الوضع فيما يتعلق بالحدود بين الكويت والعراق تعد سببا كافيا للإبقاء على ولاية البعثة لحين اتضح الموقف واستتباب الأمن والسلام في المنطقة. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ كتب لي مرة أخرى يطلب تمديد وجود البعثة في الكويت بعد ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، لمدة ستة أشهر أخرى.

٢٥ - لقد أدت البعثة منذ نيسان/أبريل ١٩٩١ إلى منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣ دورها بنجاح وكانت من نواح كثيرة عملية نموذجية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بيد أنه وقد هدأ الصراع في العراق الآن واتخذ مجلس الأمن قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، فلعل المجلس يود أن ينظر في مدى استصواب استمرار البعثة في الكويت مع تعليق ولايتها وبعد تغير الظروف. وفي هذه الظروف المستجدة، أوصي بالإبقاء على ما تبقى من وجود حفظ السلام بالبعثة لفترة نهائية قدرها ثلاثة أشهر تنتهي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وتغلق بعدها البعثة. وخلال هذه الفترة ستخفف البعثة بالتدريج وجودها العسكري إلى حد أدنى وستواصل تقديم الدعم من مركز خيطان للدعم ومعسكر خور لعمليات تقديم المساعدة الإنسانية في العراق وستظل على اتصال بالسلطات الكويتية وستجري التسويات المتعلقة بأصول البعثة وتقوم بتصفيتها والأهم من كل ذلك ستتخذ الترتيبات المناسبة لنقل أنشطتها المتصلة بتقديم المساعدة للعمليات الإنسانية إلى الكيانات الأخرى الباقية في المنطقة الأمر الذي من شأنه أن يتيح أيضا مزيدا من الوقت لتقييم الحالة الأمنية في المنطقة السابقة لعمليات البعثة نزولا على رغبة حكومة الكويت وذلك قبل إغلاق البعثة بصورة نهائية.

٢٦ - وختاما أود أن أشيد باللواء فرانسيس سيزيك غاغور وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته لما أبدوه من كفاءة مهنية وتفاني في حفظ السلام خلال فترة عصيبة. وإن في أدائهم لفخر لهم ولبلداتهم وللأمم المتحدة.